(من بين القرارات الكبرى في مسيرتنا، عقد العزم على مقاومة المحتل في الأسابيع الأولى من هزيمة حزيران ٦٧ واستمرار هذا الخط على امتداد السنين، وقرار بناء تجربة مركزية عام ٧٤، وتكليف منظمات الأسر بمتابعة قضايا كفاحية مباشرة أو من خلال مندوب لها والتعبئة بقرار الصمود عام ٧٨، واعتبار الانكسار تفريطا بالشرف الحزبي، ومركزة العمل الجماهيري والانتقال من الحلقي للحزبي عام ٨٣، والانخراط في الانتفاضة أواخر ٨٧، ومضاعفة العضوية الحزبية سنويا بين ٨٨ – ٩١....)[٥٧٠]

وهناك مئات القرارات الرئيسة والفرعية في شتى مجالات العمل التنظيمي، النقابي، الأيديولوجي، الإعلامي، الميداني... المحلي والمركزي، القاعدي والقيادي...

وكان التمرد على الاعتقال وعدم الامتثال له قراراً حفظ لبعض الرفاق طاقتهم في سنوات الاحتلال الأولى حيث امتزجت مع الرفد القيادي والكادري الذي عبر الحدود، بما شكل توطئة لظاهرة المطاردين المسلحين ليمهد ذلك لقرار الاستخفاء وآثاره.

وقرار مركزة العمل عام ٧٤، كان قفزة نظرية بصرف النظر عن الجدل حول توافر شروطه، بل مهد لقرار ابعد مدى هو تحزيب العمل عام ٨٣ تجاوزا للحلقية، وقرار السماح لمنظمات الأسر بمتابعة بعض المهام العملية أطلق أيديها بما يتجاوز قدرة البدايات التنظيمية المتعثرة خارج السجن، ناهيكم عن تقليص الأضرار. وهذه حال قرار المبادرة الذي تجاوز فيه بعض النشطاء إمكانات وقدرة مسؤوليهم في الحقل الميداني.

وجاء قرار الرهان على الكادر الشبابي، دون الاحتكام للألقاب المركزية عام ٨٥ إنقاذيا ومنصة انطلاق...

وكذا إصدار نشرة «الرفاق» الداخلية بأبعادها التنظيمية والفكرية، ونشرة «الثورة مستمرة» كآلية تعبئة للجمهور وأداة استقطاب للأنصار والمريدين...

وقرار رعاية الموهوبين، بتوسيع أوسع تفاعل معهم، وإناطة المزيد من المهام بهم، تسريعا وتدعيما لفريق المحترفين الثوريين...

وقرار مركزة العمل النسوي دفع هذا القطاع وبلور كفاءات متقدمة...

---

٥٧٠) تاريخي